

أني _____ أسمح لقسم الأطفال والأسر بالأفصاح لـ
(أسم الشخص ماتح الأذن)

(الأسم، العنوان، رقم هاتف الشخص، المنظمة أو المؤسسة التي ستتسلم المعلومات)

المعلومات/السجلات الخاصة بـ _____

(أسم وتاريخ ميلاد الشخص المعني صاحب السجل)

نوع السجلات التي سيتم الإفصاح عنها: (أختر كل ما هو مناسب)

- الطب النفسي الحالة النفساني الطبي التعليم العلاج الدوائي
- ملاحظات العلاج النفسي (ملاحظة: لا يمكن السماح بأشراك ملاحظات العلاج النفسي مع أي طلب لسجلات أخرى)
- أخرى (وضح)
- أسمح بالأفصاح تحديداً عن عن المعلومات الحساسة التالية من سجلي (توقيع بالأحرف الأولية الى جانب كل ما هو مناسب)

_____ أساءة استخدام العقاقير (الكحول/الأدوية)
_____ المعلومات السرية الخاصة بمرض نقص المناعة المكتسب الأيدز
_____ الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي
_____ الاختبارات الوراثية

الغرض من الأذن/الأفصاح:

طبيعية ومدى المعلومات التي سيتم الإفصاح عنها هيه السجل بكامله الا اذا تم تحديد غير ذلك أدناه:

يعد هذا التفويض ، اذا لم يتم ألغائه، منتهياً في _____ أو في غضون سنة واحدة، أيهما أسبق.
(تاريخ)

أني أفهم بأن رفض توقيع أستمارة السماح هذه لن يؤثر على حقي في الحصول على الخدمات في الوقت الحالي والمستقبل، إلا إذا كان الإفصاح عن السجلات ضرورياً لتوفير تلك الخدمات. كما أفهم أن بإمكانني سحب هذا التفويض بواسطة أخطار خطي لقسم الأطفال والأسرة أو المستلم المعين. أن إلغاء هذا التفويض لا ينطبق على السجلات التي تم الإفصاح عنها قبل إلغاء التفويض. وعملاً بـ 17a C.G.S. - 28(k) فإن المعلومات التي يتم الكشف عنها وفقاً لهذا التفويض لا تخضع لإعادة الكشف من قبل المستلم دون إذن منفصل لهذا الغرض باستثناء ما خص عليه النظام الجاري.

التاريخ

توقيع الشخص المانح للتصريح أو ممثل الشخص المخول

أختر التالي إذا ما تم التوقيع من قبل شخص غير الشخص المعني صاحب السجل:

- الوالدين/ الوصي المحامي الوصي المخصص أخرى (وضح)

ملاحظة: تعد سرية سجلات المعلومات النفسية، وأساءة استخدام الكحول العقاقير ومرض المناعة المكتسب الأيدز مطلوبة ولا يجوز نقل تلك المعلومات الخاصة الى أي شخص من دون الحصول على موافقة وتفويض خطي وفقاً للتشريعات العامة لولاية كنتاجيت، الفصل 899c و 368x و القوانين الاتحادية 2 CFR 42. أن هذه القوانين تحظر على مستلم السجلات المزيد من الإفصاح ما لم يحصل على الموافقة الخطية من قبل الشخص الذي تخصه تلك السجلات. أن التفويض العام للأفصاح بهذه المعلومات لا يعد كافياً لهذا الغرض.